الأمم المتحدة

A/C.3/59/3

الجمعية العامة

Distr.: General
25 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٥ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه رد إسرائيل على التقرير المقدم من جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، عملا بقرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف (A/59/256)، وهو التقرير الذي تنظر إليه إسرائيل بعين القلق (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق اللجنة الثالثة، في إطار البند ١٠٥ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) دان **غيلرمان**
الممثل الدائم

031104 031104 04-57473 (A)
0457473

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

رد إسرائيل على التقرير المقدم من جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، عملا بقرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف

ألف – مقدمة

يتسم التقرير الأخير للمقرر الخاص بالسمات المميِّزة نفسها لتقاريره السابقة. فمن خصائصه اشتماله على أخطاء جسيمة، من إغفال وقائع وإدراج أخرى، وعلى تحريفات للواقع والقانون على السواء، وكل ذلك لخدمة برنامج سياسي ضيق الأفق ومتطرف.

وقد لاحظت إسرائيل منذ وقت طويل ولاية المقرر الخاص المشكوك بشدة في أمرها التي لم يسبق لها مثيل في تحيزها وطابعها المتسرع في الحكم، وهي الولاية التي غطى عليها في الأعوام القلائل الماضية الطابع المشكوك فيه للمقرر نفسه. فقد أظهر المرة تلو الأخرى سواء في تقاريره أو في تصريحاته اللاذعة لوسائط الإعلام، أن لقب المقرر الخاص لا يعدو في نظره أن يكون منبرا لنشر تحاملاته الشخصية، وأن الحالة الفعلية في المنطقة هي مجرد نسيج يقصه ويشكله لكي يتفق مع برنامجه السياسي المبيّت.

وقد تناولت إسرائيل كثيرا من مزاعم المقرر في ردودها على تقاريره السابقة، إن لم يكن معظمها، بل وتناولت بعضها مرارا. غير أن بعض التحريفات الفاضحة لا يمكن أن تُترك دون رد ولو مع المجازفة بالوقوع في التكرار.

باء – ملاحظات عامة

ثمة مجال لإبداء عدة ملاحظات عامة قبل تناول القضايا التي ينصب عليها اهتمام المقرر في تقريره.

السياق: كما كان الحال في التقارير السابقة، جرى ببساطة تجاهل تهديدات الإرهاب التي تواجهها إسرائيل يوميا. فباستثناء إشارة عابرة – ضمن قائمة **'بانتهاكات'** (!) حقوق الإنسان من جانب إسرائيل – إلى مقتل ١ ٠٠٠ إسرائيلي وإصابة ٦ ٠٠٠ منذ اندلاع العنف الفلسطيني، لا يتضمن التقرير، الذي جاء في ٣٦ صفحة، إشارة واحدة إلى الترويع الذي يواجهه المدنيون الإسرائيليون يوميا، بما في ذلك ١٣٨ هجوما انتحاريا و ١٣ ٧٣٠ اعتداء بطلقات النيران على مدى السنوات الأربع الماضية. كما لا يتضمن أي

ذكر لمحاولة شن هجمات إرهابية كبرى على ناطحات السحاب والموانئ ومستودعات الوقود الإسرائيلية، التي كان من الممكن أن تودي بسهولة بحياة آلاف آخرين.

التوازن: إن عدم تناول الإرهاب الذي تواجهه إسرائيل لا يعني ببساطة أن الصورة التي رسمها المقرر غير كاملة؛ إنما يقوض كل أساس يمكن أن ينبني عليه إجراء تقييم متوازن للتدابير الدفاعية التي تتخذها إسرائيل. ومحك الاختبار القانوني والأخلاقي لتلك التدابير هو ما إذا كانت، في كل الأحوال، تمثل ردا متناسبا مع التهديد الذي تواجهه إسرائيل. فإذا لم يكن هناك مثل ذلك التهديد، لن تعتبر تلك التدابير مقبولة. والواقع أن هذا هو الحال في العالم الخالي من الإرهاب الذي ينعم بالسلام والسعادة الذي يصوره المقرر. **وما من تدبير واحد اتخذته إسرائيل لحماية أرواح مدنييها وجده هذا المقرر متناسبا أو مقبولا.**

إغفال الحقائق غير الملائمة للغرض: إن الإرهاب الوحشي الذي تواجهه إسرائيل ليس سوى إحدى الحقائق غير الملائمة التي تجاهلها التقرير. وتشمل أمثلة الإغفال الصارخة الأخرى ما يلي:

- التغييرات الهامة في مسار الجدار الأمني – يذكر التقرير أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكما بشأن الجدار ''الذي تقوم إسرائيل حاليا بتشييده''، مما يوحي بأن مسار الجدار لم يتغير. والواقع أنه أجريت في الأشهر الأخيرة تغييرات هامة في مساره من أجل الحد من أثره على الفلسطينيين، ولو مع المخاطرة بتقليل الحماية التي يوفرها للمدنيين الإسرائيليين.
- الترتيبات الإنسانية – لا يورد المقرر أية إشارة إلى أي من التدابير التي اتخذها إسرائيل لكفالة استمرار الإمدادات الطبية وإمدادات المياه ووسائل نقل الأطفال يوميا إلى المدارس، والتدابير الأخرى الكثيرة التي اتخذها للمساعدة في تخفيف وطأة الحالة الإنسانية في الأراضي.
- الفساد وسوء الإدارة في صفوف القيادة الفلسطينية – يشدد المقرر على ''انتشار الفقر والبطالة'' بين السكان الفلسطينيين، لكنه لا يذكر تفشي الفساد نتيجة تحويل بلايين الدولارات من الأموال المقدمة من المانحين لغرض تخفيف وطأة المصاعب والمعاناة، إلى الحسابات الخاصة للقيادة الفلسطينية.

مزاعم لا أساس لها: يزخر التقرير بتأكيدات لا تدعمها الأدلة، مقدمة بعبارات غير محددة مثل: 'توحي الأدلة' و 'يبدو أن'. وقد حول المقرر صيغة المبني للمجهول إلى فن ضمن محاولته لعرض اتهامات لا أساس لها على أنها حقائق، ومثال ذلك، الادعاء الغريب

بشأن ''التفكير في'' تركيب 'أجهزة تنصت عالية التقنية' في المباني الرئيسية في قطاع غزة، أو قوله إن ''هناك أيضا ادعاءات بقيام المستوطنين بتسميم الآبار''، في ترديد مرعب لقصص الدم التشهيرية التي عرفتها القرون الوسطي.

تصريحات غير صحيحة وتحريفات: فيما يلي بضع أمثلة أشد فداحة للتحريفات الواردة في التقرير:

- تحريف للواقع: يذكر المقرر أن ١٠ منازل ومحال تجارية في قرية عزون عتمه دُمرت ''لأنها كانت شديدة القرب من الجدار''. والواقع أن مسار الجدار في هذه المنطقة ما زال لم يتحدد بعد؛ والمباني المشار إليها كانت في الواقع مبنية على نحو غير قانوني في انتهاك لنظم التخطيط، وقد هُدِّمت، مثلها مثل جميع المباني من هذا النوع، بعد اتخاذ كامل الإجراءات القانونية.

- تحريف للقانون: في محاولة من المقرر للمجادلة بأن إسرائيل ستظل بعد انسحابها من قطاع غزة 'سلطة قائمة بالاحتلال' يذكر المقرر أن المحك القانوني للاحتلال ''لا يتمثل فيما إذا كانت سلطة الاحتلال تمارس سيطرة فعلية على الأرض المحتلة، بل فيما إذا كانت لها القدرة على ممارسة تلك السلطة''. وهذا القول ليس له أي أساس قانوني. ويستشهد المقرر 'بقضية الرهائن' التي عرضت على محكمة نورمبرغ العسكرية كسند قانوني – ويُفترض إنه يشير هنا إلى ملاحظة المحكمة المتعلقة باليونان وتشيكوسلوفاكيا – قائلا إن كون ''المغاورين أمكنهم السيطرة على أجزاء من هذين البلدين في أوقات مختلفة'' لم يلغ وضع القوات الألمانية كسلطة محتلة. وحتى إذا لم يكن بمقدور المقرر نفسه أن يميز بين الجيوب الخاضعة لسيطرة المغاورين العرضية والانسحاب الواسع النطاق للوجود الإسرائيلي من قطاع غزة، فإن القراءة الخاطفة للحكم تبين أنه يورد من جديد، مع الموافقة، قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، التي تعد تقريرا واضحا وبليغا لأحكام القانون الدولي في هذا الصدد:

  إن الأرض تعتبر محتلة عندما توضع فعلا تحت سلطة جيش معادٍ. ولا يسري الاحتلال إلا على الأراضي التي تقوم فيها مثل هذه السلطة ويكونٍ من الممكن ممارستها.

- تحريف للمواقف الإسرائيلية: ينتقد المقرر الخاص محاجاة ''إسرائيل بأن اعتبارات الأمن تعطيها حقا مطلقا في بناء الجدار في الأرض الفلسطينية''. ولكن إسرائيل لم تدع أبدا أي حق مطلق. بل على العكس، اعتقدت إسرائيل دوما أنه لا بد لها

من إيجاد التوازن الصحيح بين حق الإسرائيليين في الحماية من الإرهاب، وحق الفلسطينيين في أن يحيوا حياتهم بلا عائق.

- تحريف للأحكام القانونية: يستشهد المقرر على نحو تضليلي وبشكل ثابت في عدة مناسبات ترد في أرجاء التقرير بالحكم الذي أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية مجلس قرية بيت سوريك ضد حكومة إسرائيل. فمثلا، في سعيه لإثبات قوله إن مسار الجدار كان ينبغي أن يكون على طول 'الخط الأخضر'، يؤكد أن الدليل على ذلك أن المحكمة العليا فضلت في بعض الحالات المقترحات الأمنية الأقل تدخلا التي اقترحها المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن. ولم يشر في أي وقت إلى أن المحكمة والمجلس متفقان كليهما على أن المسار الفعال الوحيد للجدار سيتضمن حالات توغل في الضفة الغربية. (يمكن الاطلاع على النص الكامل للحكم في الموقع المعنون: http://62.90.71.124/eng/verdict/framesetSrch.html).

جيم - مجال تركيز التقرير

يذكر المقرر الخاص اعتزامه التركيز في التقرير الحالي على ثلاث قضايا هي: عمليات التوغل العسكرية في قطاع غزة، وتشييد الجدار، والتقييدات المفروضة على حرية الحركة:

عمليات التوغل في قطاع غزة

يكرس المقرر الخاص اهتمامه لمنطقتين محددتين داخل قطاع غزة هما رفح وبيت حانون. وقد قامت إسرائيل في الواقع بعمليات عسكرية في هاتين المنطقتين لأنهما مركزان رئيسيان للأنشطة الإرهابية. ولكن سرعان ما صرف المقرر الخاص النظر عن الهجمات الإرهابية التي تنبع منهما، حيث قال:

> والأسباب التي ساقتها إسرائيل لعمليات التوغل هذه هي، فيما يتعلق برفح، تدمير الأنفاق التي تستخدم لتهريب الأسلحة، وفي حالة بيت حانون، تدمير القدرة على إطلاق صواريخ القسّام داخل إسرائيل. ومع ذلك يتعين النظر إلى هذه التوغلات من منظور سياسي أوسع نطاقا.

وكما هو متوقع فإن المنظور الأوسع الذي قدمه المقرر لا علاقة له بخطر الإرهاب الذي تواجهه إسرائيل، وإنما يتعلق بالكامل بالمكاسب السياسية التي يظن أنها دافع إسرائيل الحقيقي.

لكن الأنفاق التي قام الإرهابيون ببنائها في منطقة رفح هي في حقيقة الأمر أحد الأخطار الأشد فتكا بحياة المدنيين الإسرائيليين، وليست ذريعة لمناورة سياسية كما يوحي المقرر. ومنذ اندلاع العنف الفلسطيني منذ أربعة أعوام، اكتُشف ٩٨ نفقا تمر في عمق الأرض من قطاع غزة إلى مصر وتستخدم في تهريب الأسلحة، بما في ذلك القذائف المضادة للطائرات ومدافع الهاون والمدافع الرشاشة والذخيرة. ومؤخرا، استخدمت الأنفاق أيضا في نقل الإرهابيين وارتكاب الهجمات الإرهابية. وهي أنفاق متطورة يمتد بعضها لمسافة عدة مئات من الأمتار على عمق يصل إلى ١٠ أمتار تحت سطح الأرض، ومزودة بالكهرباء وأجهزة للتهوية.

وحقيقة أن الأنفاق أقيمت عمدا تحت المباني المدنية تشكل معضلة للقوات الإسرائيلية التي تسعى إلى تعطيلها عن العمل. ولكن ليس ثمة ما يفسر وصف المقرر الخاص لتدمير تلك المنازل بأنه غاشم و ''بدون أي غرض''، سوى التعامي من جانبه.

وانتهج المقرر الخاص نهج إدانة مماثل فيما يتعلق بالإجراء الإسرائيلي المتخذ ضد الإرهابيين الذين يطلقون صواريخ القسّام من داخل بيت حانون. فبالنسبة له، لم يكن لدخول القوات الإسرائيلية إلى هذه المنطقة (''مصحوبة كالعادة بالجرافات'') علاقة بمنع الهجمات وإنما كان مجرد نوع من العقاب بلا مبرر.

والواقع أنه منذ اندلاع العنف الفلسطيني، وقع ٣٢٥ هجوما على منازل إسرائيلية بصواريخ القسّام من داخل قطاع غزة. واستهدفت بلدة سديروت الإسرائيلية مرارا بالصواريخ التي سقطت في المدارس والمنازل. وقد شُن منذ بداية عام ٢٠٠٤ ما يزيد على ١٦٠ هجوما بصواريخ القسّام استهدف معظمها بلدات وقرى داخل إسرائيل. وقتل في تلك الهجمات على مدى الأشهر الثلاثة الماضية أربعة إسرائيليين من بينهم ثلاثة أطفال. ولعدم اتخاذ أي إجراء من جانب السلطات الفلسطينية لمنع هذه الهجمات، كان الخيار الوحيد أمام إسرائيل هو العمل على وقف هذه الصواريخ قبل إطلاقها، وتدمير المصانع التي يجري تجميعها فيها.

إن المقرر الخاص الذي انتقد إجراءات إسرائيل بلا رحمة، لم ينتقد ولو بكلمة واحدة الإرهابيين الذين تمثلت قسوتهم في إقامة ورش في قلب المناطق المدنية والذين يطلقون صواريخ القسّام من وراء المدارس والمستشفيات. بل على العكس فإن دعوته الصاخبة لاتخاذ إجراء (''لقد أزف الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي بتحديد المسؤولين عن هذا التدمير الهمجي للممتلكات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدهم'') موجهة على وجه الحصر إلى إسرائيل.. وربما لا يكون هذا مثيرا للدهشة على ضوء التملق الذي أبداه في تقاريره

السابقة تجاه الإرهابيين الذين يطلقون الصواريخ، حيث وصف في إعجاب كيف تقوم ''مجموعات تعسكرت وتسلحت بالبنادق ومدافع الهاون وصواريخ القسّام، بمواجهة قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل جديد من العزيمة والجرأة والنجاح''.

الجدار الأمني

أثار المقرر الخاص في تقاريره السابقة تشككا في فعالية الجدار الأمني الإسرائيلي في منع الهجمات الإرهابية، مقترحا أن ''الجدار لن يردع الأشخاص الذين يصممون على العبور إلى إسرائيل وارتكاب أعمال الإرهاب''.

غير أن أثر الجدار الأمني في قدرة الجماعات الإرهابية على ارتكاب الهجمات الانتحارية كان ملحوظا في الواقع العملي. ففي عام ٢٠٠٢، أدت الهجمات الإرهابية الانتحارية إلى مصرع ٤٥٢ شخصا وإصابة ٢ ٣٠٩ أشخاص بجراح. وكان أحد هذه الهجمات، وهو المذبحة التي وقعت في الاحتفال بعيد الفصح في فندق بارك في نتانيا وقُتل فيها ٢٨ شخصا وأصيب ٦٥ بجراح، هو الباعث على تشييد الجدار الأمني. وفي العام الذي تلاه، ومع التشييد الجزئي للقسم الشمالي من الجدار، انخفض عدد الهجمات بأكثر من النصف وبلغ ٢٦ هجوما قُتل فيها ٢١٤ شخصا. ولم تقع منذ إكمال تشييد الجزء الشمالي في آب/أغسطس ٢٠٠٣ سوى ٦ هجمات انتحارية.

وإذ لم يعد بإمكان المقرر الخاص أن يجادل بأن إقامة الجدار تدبير غير فعال في إنقاذ الأرواح، راح يجادل الآن بأنه ''ليس هناك دليل مقنع على أن تحقيق الفعالية في منع الانتحاريين الذين يقومون بعمليات التفجير من دخول إسرائيل ما كان ليحدث بالأثر نفسه لو بني الجدار على طول الخط الأخضر''.

إن إصرار المقرر الخاص على أنه لا يمكن لإسرائيل الدفاع عن نفسها إلا بتشييد الجدار على طول الخط الأخضر أو في الجانب الإسرائيلي منه يدينه بنفس التهمة التي ينسبها لإسرائيل – وهي السعي إلى تحقيق مكاسب سياسية تحت التستر وراء التدابير الأمنية. وكما قررت المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية بيت سوريك:

> لا يمكننا أن نقبل هذه المجادلة [بأن الجدار يجب أن يشيد على 'الخط الأخضر'] فالحال هو العكس: إذ يجب بحث مسار الجدار من المنظور الأمني – وليس المنظور السياسي – استنادا إلى الدواعي الأمنية وحدها دون اعتبار لموقع الخط الأخضر.

أما بالنسبة لفعالية إقامة جدار على طول هذا المسار من عدمها، فلم يوضح المقرر الخاص كيف يمكن لخط هدنة تقديري مؤقت، لم يقصد منه أبدا أن يكون خط حدود إقليمية أو دفاعية، ويمر عبر قرى وأودية تحفها من الجانبين أراضٍ مرتفعة، أن يصلح خطا فعليا للجدار الأمني الإسرائيلي المؤقت. كما أنه لم يشر إلى الأماكن التي ينتأ فيها الجدار داخل إسرائيل – لأسباب طبوغرافية – وليس داخل الضفة الغربية.

إن الوصفات الأمنية النظرية المقدمة من المقرر الخاص لا بد وأن تبدو ساذجة ولا معنى لها لأي شخص على اطلاع ولو ضئيل على مسألة تعقد عملية منع الهجمات الإرهابية. فهو يذكر في التقرير بصدد الجدار في منطقة القدس: ''أنه يفصل فلسطينيين عن غيرهم من الفلسطينيين ولا يمكن تصور أي تبرير له كتدبير أمني''. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان المقرر يتكلم حقا عن القدس نفسها التي شهدت نسف ٧ حافلات وثلاثة مطاعم في السنوات الأربع الماضية، في هجمات ربما حال الجدار المؤقت دون وقوعها.

ولكن ربما يكون الأكثر إثارة للقلق ما ألمح إليه المقرر من أن الإسرائيليين الذين يعيشون وراء خط عام ١٩٦٧ ليس من حقهم أن يحصلوا على الحماية، أو أن الهجمات الموجهة ضدهم ربما لا تعتبر بمثابة إرهاب. ويرى المقرر الخاص أن الهدف من الجدار ليس سوى منع الانتحاريين ''من دخول إسرائيل''. وهذا ترديد لما جاء في تقاريره السابقة من لا مبالاة إزاء قتل المدنيين الإسرائيليين داخل الأراضي، حيث اقتصرت إدانته على الانتحاريين الذين يسببون الموت ''داخل إسرائيل'' أو أولئك ''المستعدين لنشر الرعب في جميع أنحاء إسرائيل''. بيد أن الإرهابيين أنفسهم لا يجرون مثل هذا التمييز، وقد شهدت الأعوام الأربعة الأخيرة من العنف تفجير أطفال ونساء ورجال إسرائيليين إلى أشلاء على يد مفجري القنابل الفلسطينيين وقتل الإسرائيليين على يد القناصة الفلسطينيين بصرف النظر عن الجانب الذي يتواجدون فيه من خط ١٩٦٧.

وإذ تجاهل المقرر الخاص أن الإرهاب هو السبب في تشييد الجدار، راح يقدم تفسيره الخاص لدوافع إسرائيل ويقول لنا ''إن الشواهد توحي'' بأن هناك ثلاثة ''تفسيرات أكثر إقناعا'' للإجراء الإسرائيلي وهي: ''دمج مستوطنين داخل إسرائيل، ومصادرة الأرض الفلسطينية، وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة الجماعية'':

''دمج المستوطنين داخل إسرائيل''

استخدم المقرر كلمة ''دمج'' ليتفادى الثغرة بين ما يتهم به إسرائيل – أي ضم المستوطنين – وما تقوم به بالفعل – وهو حمايتهم. إن مسار الجدار مصمم في الواقع ليشمل

ويحمي الإسرائيليين الذين يعيشون بالقرب من خط ١٩٦٧، وهو أمر ممكن دون التسبب في مصاعب لا داعي لها للفلسطينيين؛ ودون مساس بوضعهم أو وضع الأرض التي يعيشون عليها، والتي تظل دون تغيير. وقد أوضح سيلفان شالوم، وزير خارجية إسرائيل الفكرة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ قائلا:

إن الجدار هو مجرد تدبير دفاعي، الغرض منه هو حماية الإسرائيليين من الهجمات الانتحارية بالقنابل وغيرها من الهجمات الإرهابية. وهو ليس عملا سياسيا. وليس الغرض منه أن يكون خط حدود أو أن يكون حُكما مسبقا فيما يتعلق بأية مفاوضات تجرى مع الفلسطينيين مستقبلا. وهو لا يؤثر بأي حال على وضع الأرض المقام عليها. إنما هو ببساطة أنجع طريقة وجدناها لإنقاذ أرواح المدنيين الإسرائيليين، بعد وقوع ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ هجوم إرهابي منفصل خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية.

كما يتجاهل المقرر تأكيدات إسرائيل المتكررة بأنها لا تتوخى من الجدار تحقيق أي آثار دائمة، وإنما هو مؤقت بطبيعته. فكما أضاف وزير خارجية إسرائيل:

إن هذا الجدار مؤقت، والغرض الوحيد منه هو الأمن، ويمكن إزاحته أو إزالته وفقا لأي اتفاق قد نتوصل إليه. وقد نقلت إسرائيل مائة كيلومترات من الجدار فيما سبق، رغم التكلفة المتكبدة، عندما وقعنا اتفاقي السلام مع مصر والأردن، وعندما غادرنا لبنان. إن هذا الجدار يمكن الرجوع فيه، أما الأرواح التي يودي بها الإرهاب فلا يمكن أن تستعاد.

"مصادرة الأرض الفلسطينية"

هنا أيضا يعوز المقرر الخاص الحرص في استخدام اللغة، في قوله إن الغرض من الجدار هو ''توسيع الممتلكات الإقليمية لإسرائيل'' وإن موارد الأرض والمياه ''أدمجت في إسرائيل''. ولكن كما أشرنا أعلاه، ليس للجدار أي تأثير على وضع الأرض. بل إن إسرائيل بذلت جهودا واسعة النطاق لكفالة استمرارية وصول ملاّك الأراضي إلى حقولهم ومواردهم المائية. وشملت هذه التدابير إنشاء ٢٤ بوابة زراعية و ٧ نقاط عبور في الأجزاء التي تم تشييدها من الجدار، وبناء هيكل أساسي جديد للمحافظة على إمدادات المياه، وعملية التنسيق اليومي بين الإدارة المدنية والسكان المحليين.

أما في عالم المقرر المتمثل في 'الدمج' و 'المصادرة' فلا وجود ببساطة لهذه الترتيبات. ولنتأمل في السرد الذي أورده المقرر لأثر الجدار في منطقتي جيوس وعسلة:

أقيم الجدار بين ديار جيوس وأراضي جيوس الزراعية الخصبة، فاصلا بذلك بين مزارعي جيوس وأراضيهم .. وتبدّى نفس النمط بالقرب من قرية عسلة.

والواقع أنه جرى تشغيل بوابتين زراعيتين في منطقة جيوس، مما مكّن عشرات من المزارعين من المرور إلى حقولهم والعودة منها يوميا. كما تم تشغيل بوابة مماثلة في قرية عسلة وتمديد ساعات فتحها حاليا لتمكين المزارعين من حصاد محصول الزيتون.

والتزم المقرر الصمت أيضا بشأن حق جميع الأفراد المتضررين بتشييد الجدار في الحصول على تعويض كامل عن عدم استخدام الأرض على أية خسارة في أرباحهم، على نحو ما ورد تفصيله في ردود إسرائيل على تقارير المقرر السابقة.

''تشجيع الفلسطينيين على الهجرة الجماعية''

لم يقدم المقرر ذرة من دليل على الاتهام الخطير بإجبار الفلسطينيين على الهجرة الجماعية أو حتى تناقص عدد السكان في المنطقة. والواقع أن عدد السكان في المنطقة الملاصقة قد تناقص ولكن بسبب تعديل إسرائيل لمسار الجدار نحو الغرب مما قلل عدد الفلسطينيين المقيمين غربي الجدار. ومثال ذلك أن إسرائيل، في محاولة لتخفيف وطأة الجدار، نقلته بحيث لا يشمل قرية البقاع الشرقية، مما قلل عدد الفلسطينيين المشمولين داخل المسار بحوالي ٠٠٠ ٧ نسمة.

وفي معرض حماس المقرر لعرض فرضيته القائلة بأن الغرض من الجدار هو إحداث ''هجرة جماعية جبرية''، فاته أن يشير لعملية التشاور المستفيضة التي جرت في أثناء تشييد الجدار، والتي أعطت لكل متضرر الحق في أن يقدم بموجبها اعتراضاته وأن يقدم التماسا إلى المحكمة العليا طلبا لجبر الضرر. وقد قُدمت عشرات الالتماسات من هذا القبيل مما أدى إلى تغييرات كثيرة سواء في مسار الجدار أو في ترتيبات إتاحة الوصول والترتيبات الإنسانية.

إن نظرية ''الهجرة الجماعية الجبرية'' التي اختلقها المقرر تبدو أكثر لفتا للنظر في ضوء صمته إزاء الهجرة الجماعية الجبرية الحقيقية للمسيحيين من بيت لحم. وقد جاء في تقرير لجنة الحرية الدينية الدولية، مع الدعم المستندي، أن حوالي ٤٠٠ ٢ من مسيحيي منطقة بيت لحم غادروا الأراضي إلى بلدان أخرى ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى فشل السلطة الفلسطينية في منع العصابات الإجرامية من الاستيلاء على أراضيهم، وتواطؤ قوات الأمن الفلسطينية في عمليات الاستيلاء هذه.

حرية الحركة

قدم المقرر تصويرا تفصيليا حيا للقيود المفروضة على حرية الفلسطينيين في الحركة، التي يقول إنها ''تسبب معاناة ومتاعب شخصية لكل فلسطيني''. ولكن لم يكن لديه ما يقوله بالنسبة للمعاناة والمتاعب الشخصية للإسرائيليين الذين يُنسفون داخل الحافلات أو الأسواق التجارية على يد الإرهابيين الذين يسيئون استغلال حريتهم في الحركة.

والواقع أن إسرائيل أمكنها تخفيف كثير من التقييدات المفروضة على حرية الحركة في الأراضي، ومرجع ذلك إلى حد كبير فعالية الجدار الأمني. وقد حدث انخفاض ملحوظ في الحاجة إلى عمليات حظر التجول، وتمت إزالة عشرات من نقاط التفتيش والمتاريس (انخفض منذ آب/أغسطس الماضي عدد نقاط التفتيش من ٧١ إلى ٤٧ نقطة وعدد المتاريس من ١٩٧ إلى ١١١). وتواصل إسرائيل بذل جهود خاصة لكفالة حرية الحركة دونما عائق لأطفال المدارس، وتمول وسائل نقل خاصة لـ ١٦٠ طفلا يحتاجون لاجتياز الجدار الأمني للذهاب إلى المدرسة. كما رفعت القيود التي أشار إليها المقرر المفروضة على حرية الحركة عبر محطة رفح.

ولكن الحقائق على أرض الواقع لا تهم المقرر كثيرا. فبدلا من تكريس أي اهتمام لهذه التطورات الإيجابية (وقد ذكر بشكل عابر تقليل استخدام عمليات حظر التجول)، يكرس همته للإصرار على أن إسرائيل، بتخصيصها بعض الطرق الحساسة للمرور الفلسطيني وبعض الطرق للمرور الإسرائيلي من أجل مواجهة اتساع نطاق هجمات القناصة وقيام الإرهابيين الفلسطينيين بإطلاق الرصاص من السيارات المارة، ''تجاوزت نطاق القيود التي كان نظام الفصل العنصري يفرضها على حرية الحركة''. إن مزاعم المقرر الجامحة بشأن ''الفصل العنصري على الطرق'' وعدم قدرته التي تثير الانزعاج على التمييز بين إسرائيل، وهي ديمقراطية يتمتع فيها المواطنون اليهود والعرب بالمساواة في حق التصويت وتقديم التماسات إلى المحاكم وفي حرية التعبير، ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لا تعرفنا الكثير عن الحالة التي كان الغرض من التقرير أن يصفها، لكنها تفصح أكثر عن نفسية الفرد الذي عُهد إليه بكتابته.

دال – خاتمة

في الوقت الذي كان المقرر الخاص يكتب فيه تقريره الحالي الذي ينتقد فيه بقسوة الجدار الأمني الإسرائيلي، قام الانتحاريون بتفجير حافلتين في مدينة بير سبع، الواقعة في منطقة لم يشيد فيها الجدار بعد. وقتل في الحادث ١٦ مدنيا بينهم طفل عمره ثلاثة أعوام، وجرح ١٠٠ شخص. ولو كان الجزء الجنوبي من الجدار قد شيد لكانت حياتهم أنقذت.

وبينما كان يعد نقده اللاذع للهجمات الإسرائيلية الدفاعية في قطاع غزة، قام الإرهابيون بإطلاق صواريخ القسّام على بلدة سيديروت الإسرائيلية، مما أدى إلى مقتل طفلين هما يوفال أبيبي ٤ أعوام، ودوريت أنيسو، عامان، بينما كانا يلعبان خارج منزل جدتهما.

ومع ذلك، ودون مسحة خجل أو حرج، يواصل المقرر الخاص عرض واقع عجيب افتراضي يمليه برنامجه السياسي، وهو واقع يخلو من أي تهديد إرهابي أو إرهابيين ومن أية حقوق إسرائيلية أو التزامات فلسطينية.

ويتعين إجراء مناقشة هامة لمعضلة الخيارات المؤلمة والقاسية التي ينطوي عليها إقامة التوازن السليم بين حق الإسرائيليين في الحماية من الترويع، وحق الفلسطينيين في أن يحيوا حياتهم بلا عائق. لكن الصورة الساذجة التي رسمها المقرر ووصفاته الأمنية المتعجرفة وغير القائمة على أساس لا تقدم إسهاما في تلك المناقشة.

إن المأساة المتمثلة في إسناد دور المقرر الخاص إلى مثل هذا الشخص ليست مجرد تشويه سمعة لجنة حقوق الإنسان أو حتى الإساءة إلى ضحايا الإرهاب الإسرائيليين. ففي نهاية المطاف سيكون أكبر الضرر الحاصل هو الإضرار بالشعب الفلسطيني الذي يعتقد المقرر، في تضليل، أنه يفيد قضيته. فما أقدم عليه من إغفال أية إشارة إلى الفساد وسوء الإدارة والتحريض على العنف والتواطؤ في الإرهاب، لا يخدم القضية الفلسطينية. بل على العكس فإن هذا النهج المناصر لن يؤدي إلا إلى إدامة انتهاكات حقوق الإنسان واضطهاد الأقليات وسرقة بلايين الدولارات من أموال المانحين التي كان الغرض منها مساعدة الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة.

وختاما فهذا التقرير يكشف عن حقيقة محزنة هي أن هذا المقرر لا يكاد يعنيه تنمية مجتمع فلسطيني مسؤول وحر ومزدهر، ولا يعدو كونه مدافعا عن النظام القمعي الذي يواصل إحباط الطموحات الحقيقية للشعب الفلسطيني.